﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ٤٥﴾ [العنكبوت: 45]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الخطابُ من المحلّ الأعلى الشّريف، تشريفٌ للمخاطَب وإيناسٌ له ورفْعٌ لدرجاته

لمّا صنَّف اللّه النّاسَ في الآياتِ السّابقة إلى عقلاءَ عالمين، وآخَرينَ في الجهل والضّلالِ المبين، توجّهَ بالخطاب إلى خُلاصةِ النّاس وسيّدِهم وإمامِهم؛ ليكونَ خِطابُه له بعدَ بيانِه لشتاتِ أصنافهم وأحوالِهم، بمثابة المقياسِ الذي يؤولُ إليه النّاسُ فيما اختلفوا فيه، فهو أجْمَعُ لِشَتاتِهم، وأنْقَذُ لهم من توزّعِ السُّبُل والدّروب.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱتۡلُ﴾: (تلو) أصلٌ واحد، وهو الاتِّباع، ومنه: تلاوةُ القُرآن، لأنّه يُتْبِع آيةً بعد آية[1]، يقال: تَلا يَتْلو تِلاوةً يعني قَرأ قِراءة، وتَلاَ إذا تَبِع فهو تالٍ أي تابعٌ[2].

2) ﴿أُوحِيَ﴾: (وحي) أصلٌ يدلُّ على إلقاء عِلْمٍ في إخفاء أو غيره إلى غيرك[3]، والوحي الإشارةُ، والكِتابَةُ، والمَكْتوبُ، والرِّسالَةُ، والإلْهامُ، والكَلامُ الخَفيُّ، وكُلُّ ما أَلْقَيْتَهُ إلى غَيْرِكَ، والصَّوْتُ يَكونُ في النّاسِ وغَيْرِهم، كالوَحَى والوَحاة[4].

3) ﴿تَصۡنَعُونَ﴾: (صنع) أصلٌ صحيح واحد، وهو عملُ الشّيء صُنْعًا، وامرأةٌ صَناعٌ، ورجلٌ صَنَعٌ إذا كانا حاذقَينِ فيما يصنعانه[5]،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (تلو).
(2) الأزهري تهذيب اللغة: (تلو).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وحي).
(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: (وحي).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صنع).

ويدلّ على عمَلِ الشّيء بحَذْقٍ وإتقانٍ وإجادة، فهو عمَلٌ مخصوصٌ بالإجادةِ والإتقان[1]، والمرادُ به هنا: يعلم الله ما يعملُ هؤلاء من تلك التّكاليفِ الواردةِ في هذه الآية، الّتي تحتاج إلى مثابرةٍ وإجادةٍ وثباتٍ عليها، فلا تتأتّى بغير الإتقان كي يتحقّق شرطُها في النّهي عن الفحشاءِ والمنكر[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

خـطـابُ الـلـه بـالـتّـكـالـيـفِ لـعـبـاده رفـعٌ لمقامِهم وترقيةٌ لِرُتَبِهم

جاء الخطاب الإلهيّ للرّسول ﷺ مُسَلّيًا له بأنْ: أدِمْ تلاوةَ الكتاب تقرُّبًا إلى الله بتلاوته، وتذكُّرًا بما في تضاعيفِه من الأسرارِ والفوائد، وتذكيرًا للنّاس، وحملًا لهم على العمل بما فيه من أحكام وآدابٍ ومكارمِ أخلاق، وأدِّ الصّلاة على الوجهِ القيّم مريدًا بذلك وجهَ الله والإنابةَ إليه مع الخشوع والخضوع له، فإنّها إنْ كانت كذلك نهَتْك عن الفحشاء والمنكر؛ لِما تحويهِ من صنوف العبادات من التّكبير والتّسبيح، والوقوفِ بين يدَي الله ﷻ، والرّكوعِ والسّجود بغايةِ الخضوع والتّعظيم، ففي أقوالها وأفعالها ما يحمِلُ ويُعِيْنُ على ترك الفحشاء والمنكر[3]، ولَذكرُ الله في الصَّلاة وغيرها أعظمُ وأكبرُ وأفضلُ من كلِّ شيء، والله يعلمُ ما تصنعونَ مِن خيرٍ وشرٍّ، فيُجازيكم على ذلك أكملَ الجزاء وأوْفاه[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ فصلِ الآية عن سابقتها:

خطاب من رفيعِ الـدّرجـات إلى صـاحـبِ المـقـام الشّريفِ

جملةُ: ﴿اُتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ استئنافٌ ابتدائيٌّ، هو بمثابة التّفرّغِ إلى خطابِ رأسِ الأمر وعمودِه رسولِ الله ﷺ، بعد بيانِ حالِ النّاس

(1) الرّاغب، المفردات: (صنع).
(2) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 14/ 449.
(3) المَراغيّ، تفسير القرآن: 20/ 145.
(4) نخبة من علماء التَّفسير، التَّفسير الميسَّر، مَجْمَع الملك فهد، ص: 401.

جميعًا وانقاسمِهم إلى مشركينَ ومؤمنين، وعالِمينَ وجاهلين، فهذا الخطابُ خُلوصٌ بالعناية إلى صاحبِ المقام الشّريفِ بما هو أوْلى به وأحقّ من التّنصيب والتّكليف.

دلالةُ الأمر: ﴿ٱتۡلُ﴾:

التّـــلاوةُ هي مُتابعةُ القراءةِ والتّعهّدُ المستمرّ

صيغةُ الأمر في قوله: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ للوجوب؛ لكونها صيغةً مجرّدةً عن القرائنِ الصّارفةِ لها عن إرادةِ غير الوجوب؛ لا سيّما وأنّ تحصيلَ التّنزيلِ بإدراكِ خطاباتِه ومُعطياتِه أمرٌ واجبٌ لايتأتّى إلّا بتلاوتِه ومتابعةِ تعهُّدِه بالنّظر والتّعقّل، وما لا يتمّ الواجبُ إلّا به فهو واجب.

المخاطبُ بقوله ﴿ٱتۡلُ﴾:

المخاطَبُ في قوله: ﴿ٱتۡلُ﴾ رسولُ الله ﷺ، ويندرجُ معَه في الخطابِ أُمَّتُهُ؛ لكونهم تَبَعًا له فيما لا اختصاصَ له دونهم.

دلالةُ تعريفِ المفعولِ بالصّلة في: ﴿مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾:

استغراقُ جنس المأمور به الموحَى إليـــه بـــه على التّوزيع

مجيءُ مفعولِ التّلاوة من الموصول وصلته في قوله: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾؛ لتعظيمِ شأنِ الوحيِ والتّنزيل، وهو مضمونُ الصّلة، وفيه إرادةُ عمومِ الجنس، أي: جنسِ ما أوحي إليك من الكتاب، من غير تعيينِ شيءٍ منه؛ لتستغرقَ التّلاوةُ جميعَ الموحَى على التّوزيعِ[1].

نكتةُ حذفِ متعلّق التّلاوة:

تعميمٌ يشمل كلَّ أنواع التّلاوة الّتي هي القراءةُ والإقراء

فِعْلُ ﴿ٱتۡلُ﴾ من الأفعال القابلة للّزوم والتّعدّي، وعلى هذا ففيه احتمالان، الأوّل أنْ يكونَ على نيّة اللّزوم وعدمِ التّعدّي، كأنّه قيل: (اتلُ على نفسِك تعبّدًا استحفاظًا واستظهارًا منك له)، والاحتمال الثّاني أن يكون على نيّة التّعدّي، وعندئذ يكون المتعلّق (المفعول به) محذوفًا للتّعميم، فيشمل التّلاوةَ على المسلمين، وعلى غير المسلمين[2].

(1) فاضل السّامرّائيّ، معاني النّحو: 1/ 120، 122.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 258.

دلالة المتعلّق: ﴿مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، بيانيّةٌ؛ لتوضيحِ الإبهامِ في الموصول، و(أل) في ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ للعهد، أي: القرآن، وفي جعلِ القرآنِ بيانًا للمتلوّ تخصيصٌ واقتصار؛ لأنَّ السّكوتَ في معرض البيان يفيدُ الحصرَ، وفي ذلك تنويهٌ بشأنِ الكتاب، وأنّه الّذي يستحقُّ أنْ يُتلى دونَ غيره؛ لأنَّه المتحقّق فيه وصفُ الكتابِ على المبالغة، وكأنَّ ما عداه ليس بكتابٍ أصلًا.

بيانٌ لتوضيحِ المبهم في الموصول

نكتةُ التّعبير عن القرآن بالكتاب:

التّعبيرُ عن القرآن بـ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في قوله: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ للدّلالةِ على ثبوتِه واستحفاظِه في السّطور بالكتابة؛ ولم يقل: (اتل القرآن)؛ تناظُرًا مع السّياقِ بعدَه في قوله: ﴿۞وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [العنكبوت: 46]؛ تسجيلًا عليهم بأنّ القرآنَ كتابٌ منزّلٌ ككتابِهم المنسوبينِ إليه، فلا معنى لكُفْرِهم بكتابٍ وإيمانِهم بكتابٍ آخرَ وهما من نفسِ المشكاةِ والمصدر.

الدّلالة على الثّبوتيّة والموثوقيّة والحفظ

موقعُ جملة: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ﴾ ممّا قبلها:

جملةُ ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ﴾ معطوفةٌ على جملة: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ ليدلّ بهذا الجمْعِ بين الجملتينِ على أنّ تعهّدَ القرآن وإقامةَ الصّلاة هما أعظمُ مقصودٍ وأكبرُ آيةٍ على تحقّق المؤمنين بالإيمان، وعلى ثبوتِ أنّ خلقَ السّمواتِ والأرضِ كان لهم فيه آية!.

للدّلالة على أنّ الصّلاةَ والقرآنَ قرينانِ مُتلازمان

نكتةُ توجيهِ الخطابِ للمتّصِف به:

الخطابُ أصالةً في قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ﴾ متوجّهٌ إلى النّبيّ ﷺ، وهو ﷺ متّصفٌ بإقامةِ الصّلاة وتحقيقِها على الدّوام من قَبْلِ توجيهِ الخطابِ إليه، فهو خطابٌ لِمتّصِفٍ به بالفعل، وإذا ورد الخطابُ على متحقّقٍ به قبلَ ورودِه عليه، فليس المرادُ التّأسيسَ

توجّهُ الخطابِ إلى المتّصِف بمضمونِه؛ لتثبيتِهِ وزيادةِ تحقّقه به

والإنشاءَ لمضمون الخطاب؛ لأنّه سيكون تحصيلًا لحاصل، بل المرادُ الاستزادةُ والثّباتُ والاستمرارُ على مضمونِ الخطابِ ومُقتضاه[1].

معنى (أل) في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾:

استغراق جنس الصّلاة من الفرائض والنّوافل

(أل) في قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ لتعريفِ الجنس؛ ولذلك أفْردَها، فلم يَقُلْ: (الصَّلوات)، لأنّه أرادَ الجنسَ الّذي يدلّ على الحقيقةِ والماهيَّة، فيشملُ أنواعَ الصّلاةِ جميعًا من فريضةٍ ونافلةٍ وغير ذلك، ليدلّ على أنّ إقامتَهم للصَّلاةِ لا تختصّ بها صلاةٌ دونَ صلاة، بل هم مقيمونَ لكلّ ما يتحقّقُ فيه معنى الصَّلاة.

موقع جملة: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾:

الصّلاة جُنّةٌ وعِصمة

جملةُ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ، أوْ تعليليّة من الجملة قبلَها في قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، والوجهانِ يقتضيانِ الفصلَ وعدمَ العطف، وهما متقاربانِ، فعلى الاستئناف البياني: كأنّ سائلًا سأل عن عِلّة الأمرِ في قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، فأجيبَ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، وعلى اعتبارها تعليلًا للأمر، فالتّقديرُ: (وأقم الصّلاة؛ لأنّها تنهى عن الفحشاء والمنكر)، فكلا الوجهين يؤدّيانِ إلى تقريرِ العِلّة أوِ الغرضِ أوِ الغايةِ من الأمرِ والتّكليفِ بالصَّلاة، وهو أنّ الصَّلاة حمايةٌ من الفحشاء والمنكر.

نكتةُ الاقتصارِ على تعليلِ الأمر بإقامةِ الصّلاة:

الصّلاةُ أجمعُ من مجرَّد التّلاوة، ففيها القرآنُ وسائرُ الأركان

موقع ﴿إِنَّ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ موقعُ فاءِ التّعليل، فعلّلَ الأمرَ بإقامة الصَّلاة بالنّهي عن الفحشاء والمنكر، كأنّه قيل: (أقم الصّلاة فإنّها ناهيةٌ عن الفحشاء والمنكر)؛ ولكنّه جعلَ التّعليل في جانب الأمرِ بإقامة الصَّلاة، ولم يجعلْه

(1) ابن عُثَيمين، تفسير سورة العنكبوت، ص: 235.

في جانبِ الأمر بتلاوة القرآن في قوله: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، فلم يقل: (إنّ التّلاوة تنهى عن كذا أو تفعل كذا)؛ للدّلالة على أنّ الصّلاةَ أجمعُ من مجرّد التّلاوة؛ إذِ تلاوةُ القرآن جزءٌ من أركان الصَّلاة يضاف إليها سائرِ الأركان والهيئات، فجعلَ التّعليلَ في الجانب الأعمّ الأجمَع.

دلالةُ (أل) في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ الثّانية:

تكرارٌ بعدَ نظيرٍ سابقٍ له لإفادة العهد الذِّكْريّ

(أل) في الموضع الثّاني لكلمة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ﴾، للعهدِ الذّكري؛ لتقدُّمِها في الذّكر في قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ﴾، والغرضُ من إظهارِها في موضعِ الإضمار، فلم يقل: (إنّها تنهَى)؛ لكمالِ العناية بها، وتحقيقِ فضلِها.

نكتة إسناد الفعلِ إلى ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾:

مـجـازٌ عـقـليٌّ علاقتُه السّببيّة فـالـنّـاهـي عـن المحرّمات حقيقةً هو الله سبحانه

إسنادُ فعلِ النّهي إلى الصَّلاة في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ﴾ مجازٌ عقليٌّ علاقته السّببيّة، بإسنادِ الفعل إلى غيرِ فاعله الحقيقيِّ؛ لكونه سببَهُ، فالصَّلاة هي سببُ نشوءِ الوازعِ النّاهي، أوْ أنّ الله سبحانه هو النّاهي على الحقيقة، وجعلَ الصَّلاةَ سببًا في ذلك، ويحتملُ الكلام أنْ يكونَ استعارةً مكنيّةً بتشبيهِ الصَّلاة بشخصٍ واعظٍ ناهٍ عن الفحشاء والمنكر، ثمَّ حذفَه وأبقى من خواصِّه ولوازمه النهيَ، وأسندَه إلى ضمير الصَّلاة تخييلًا، فتتحوّلُ الصَّلاةُ إلى واعظٍ يصيحُ بالإنسان ناهيًا عن كلِّ فحشاء أوْ منكر.

نكتةُ التّعبير بالفعل ﴿تَنۡهَىٰ﴾ دونَ (تمنع):

النّـهـي لا يـلـزمُ عنه الانتهاء

التّعبير بالنّهي دونَ (المنع) في قوله: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ﴾؛ للدّلالة على أنّها تَخلُق في النّفس وازعَ نهيٍ عن الفحشاء والمنكر، فمن شاءَ امتثلَ للنّهي ومَن شاءَ لم يمتثِل، فالتّعبيرُ بالنّهي، يدلّ على اختياريّةِ المصلّي في تحقيقِ النّهي من عدمِه، كأنّه قيل: (إنَّ الصّلاة تنهى المصلّي عن ملابسةِ الفحشاء والمنكر، فهناك مَن

يستجيب، فينصرفُ عنهما، وهناك مَن لا يستجيبُ فلا ينصرفُ، ولو قال: (تمنع)؛ لكان فيه مخالفةٌ للواقع، وهو أنّك تجدُ مُصلّين لا ينصرفونَ عن ملابسةِ المنكرات، فالتّعبيرُ بالمنع يستلزم أنّ المصلّيَ مصروفٌ عن الفحشاء والمنكر بمجرّد صلاتِه، لأنَّها تمنعُه بالفعل، وهذا خلافُ الواقع، فلم يعبّر به، وعليه: فالمنعُ هو نتيجةُ النّهي والغايةُ منه، فعبّر بالنّهي؛ ليدلّ على أنّ المانِع قد يوجدُ وقد لا يوجد[1].

دلالةُ الفعل المضارع في: ﴿تَنْهَىٰ﴾:

أنْ يُقام في كلّ صلاةٍ واعظٌ بالخير، وزاجرٌ عن الشّرّ

التّعبيرُ بالفعل المضارع في قوله: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ﴾ يدلّ على أنّ النّهي عن المآثم وظيفةٌ متجدّدة ومستمرّةٌ من وظائفِ الصّلاة، فكلما أحدثَ العبدُ صلاةً، أحدثَتِ الصَّلاةُ له نَهْيًا عن الفحشاء والمنكر.

نكتةُ الجمع بينَ ﴿ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾:

الفحشاءُ أعمّ من المنكَر

الجمعُ بين ﴿ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ في متعلّق النهي في قوله: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، كالجمع بين العامِّ والخاصِّ؛ وذلك لقصدِ التّنبيهِ على كلٍّ منهما استقلالًا، وللإشارةِ إلى إيغال الصّلاة في وقايتها ونَجاعتِها مع آفاتِ السّوء والمُستقبَحات كافّة، فالفحشاءُ أعمّ وأعظمُ من المنكر، فكلّ فحشاءَ مُنكَرٌ، وليس كلُّ مُنكَرٍ فحشاءَ[2].

دلالة (أل) في ﴿ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾:

النّهي عن الفحشاء والمنكر مهما تعددت أنواعهما

(أل) في قوله: ﴿ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ لبيانِ حقيقة الجنس، أي: تنهى عن كلّ ما شأنُه أنْ تتحقّق فيه صفةُ الفُحش والنّكارة[3]، إذ النّهي عن أصلِ الشّيء نهيٌ عن سائرِ أفراده، وفي ذلك تعظيمٌ لقدْر الصَّلاة وأهمّيّتِها في أعمالِ المكلَّفين؛ إذ تقومُ على تهذيبهم

(1) الآلوسي، روح المعاني: 10/ 367، وابن عُثَيمين، تفسير سورة العنكبوت، ص: 237.
(2) ابن عُثَيمين، تفسير سورة العنكبوت، ص: 237.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 20/ 260.

وتنقيتهم من أيّةِ صورةٍ من صورِ الفُحش، وربمّا كان هذا سرًّا من أسرارِ تكرُّرها في اليوم واللّيلة خمسَ مرّات.

موقعُ جملة: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾:

جملةُ ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ معطوفةٌ على الجملة التّعليليّةِ قبلَها في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، وهو من بابِ عطفِ عِلّةِ العِلّةِ على العِلّة، كأنّه أشارَ بذلك إلى تعليلِ نهيِ الصَّلاة عن الفحشاء والمنكر؛ لأنّ ذِكْرَ الله فيها هو الّذي يَنهي عن الفحشاءِ والمنكر، وعليه: فقوله: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ هو سببُ الأمرِ بإقامةِ الصَّلاة، وقولُه: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ هو سببُ كونها ناهيةً عن ذلك، فهو سببُ السّبب[1].

ذِكـرُ الـلـه هو المقصودُ الأعظمُ من كلّ تكليف

المجازُ المرسَلُ في: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾:

وهذا الوجهُ جارٍ على أنّ المرادَ من الذّكر في قوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ الصّلاةُ، وذلك بتسميةِ الصَّلاةِ باسمِ أكبرِ وأعظمِ جزءٍ فيها وهو ذكرُ الله، على طريقةِ المجازِ المرسَل، بعلاقة الجزئيّة، فأطلقَ الجزءَ وأرادَ الكلّ، ويكون المعنى على ذلك: (وللصّلاةُ أكبرُ من سائر الطّاعات)، وعبّر عنها بالذّكر؛ للتعليل بأنّ اشتمالها على ذِكْره هو العُمدةُ في كونها مفضّلةً على الحسناتِ ناهيةً عن السَّيِّئات[2].

تسميةُ الصلاة بالجزء الأهمِّ الّـذي هـو ذكر الله

دلالة وضعُ المظهر موضعَ المضمَر من غير لفظِه السّابق:

وأعادَ (الصّلاة) بلفظ (الذّكر)، ولم يقل: (وللصَّلاة أكبر)، فوَضَعَ المُظْهرَ موضعَ المُضْمَر من غير لفظه السّابق، بأنْ سمّاها ذِكْرًا، فقال: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾؛ ليستقلّ بالتّعليل، كأنَّه قال: (وللصّلاةُ أكبر، لأنّها ذكر الله)، تنويهًا بشأنِ الذّكر فيها استقلالًا[3]، إذِ

الـصَّـلاة ذِكْـرٌ وفِـكْـرٌ، وعنايةٌ ورعايةٌ، وعلاجٌ ووقاية

(1) صافي، الجدول: 10/ 344.
(2) أنوار التّنزيل، البَيضاويّ: 4/ 196.
(3) الطِّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 179.

الصَّلاةُ وإنْ كانت حركاتٍ وسكناتٍ مطلوبةً شرْعًا، لكنَّ المقصودَ الأعظم فيها هو ذكرُ الله تعالى، واستذكارُ عظمتِه، وتذكُّرُ قدرتِه.

دلالة أفعل التفضيل:

تقرير الأفضلية بين الصلاة والذكر في النهي عن الفحشاء والمنكر

يصحّ أنْ يُراد بالذّكر في قوله ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ العمومُ، والجملةُ مستأنفةٌ؛ لتقرير المفاضلةِ في النّهي عن الفحشاء والمنكر بين الذّكر الخاصِّ الّذي هو الصَّلاة، والذّكر العام، أي: ولذكرُ الله أكبرُ على الإطلاق، أي: هو أوسعُ من الصّلاة في النّهي عن الفحشاءِ والمنكر، فالجزءُ الّذي منه في الصَّلاة يفعلُ ذلك، وكذلك يفعلُ في غير الصَّلاة؛ لأنّ الانتهاءَ لا يكونُ إلا من ذاكرٍ مُراقِبٍ لله سُبحانه[1]؛ فالذّكر واقعٌ على الدّوامِ في الأوقات والأحوال، وأمّا الصّلاةُ ففي بعض الأوقات على الخصوصِ في الأحوال؛ ولذلك كانَ الذّكرُ أكبر[2]، وبناءً على هذا التّوجيهِ يكونُ (الذكر) مستعملًا في معناه الحقيقيّ، ومؤشرًا على أنَّ الغاية من الصَّلاة أنْ تشتملَ على الذكر القلبيِّ واللِّسانيّ معًا؛ لأنَّ الذكرَ أعظمُ العبادات، فينبغي للمصلّي أنْ يستحضرَ عبادةَ الذكرِ في صلاتِه بالشّكل اللّائق، ولا يَبْعُدُ أن يكونَ قوله ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ عائدًا إلى المفاضلةِ بين عبادتي (التّلاوة والصّلاة) المتقدّمتين في الآية، والجوابُ عن ذلك بأنَّ الأفضلية كامنةٌ في ذكر الله تعالى وتذكُّر قدرتِه وعظمتِه بالخشوعِ والخضوع، سواءٌ كانت العبادةُ تلاوةً أم صلاةً، فليستِ الصّلاةُ ناهيةً وحدَها والتّلاوةُ غيرَ ناهية، بل ما تضمَّنَ من العبادتين ذكرَ الله تعالى بالخوفِ والرّجاء منه فإنَّه النّاهي عن الفُحش والمنكر.

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 320.
(2) ابن جُزَيّ، التّسهيل لعلوم التّنزيل: 2/ 127.

معنى اللّام في: ﴿وَلَذِكْرُ﴾:

تأكيدُ الجزء متناسِبٌ معَ تأكيدِ الكلّ

استعمل (لام) الابتداءِ الموضوعةَ للدلالةِ على التّوكيدِ[1] في قوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ دونَ أن يقول: (وذِكْرُ الله)؛ لمناسبةِ توكيدِ نظيرتها الدّاخلةِ معها في حيّز المفاضلة، وهي قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾، ليقعَ التّوكيدُ في النّظيرين المتعاطفين ردًّا على مَن يتوهّمُ خلافَ ذلك، وتقريرًا للحكم، وتثبيتًا للمعنى في ذهن المخاطبين.

هل أفْعَلُ التّفضيلِ في: ﴿أَكْبَرُ﴾ على بابه؟:

قد يقع التّفضيلُ مسلوبَ المفاضلة؛ لغرضِ تقويةِ الوصف وتوكيدِه

التّفضيلُ في: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ على معنى أنّ الذّكر هو الصّلاة، فاسمُ التّفضيل مسلوبُ المفاضلة، وليس على بابه كما يقول النّحويّون، بل يكون المرادُ منه قوّةُ الوصف وتأكيدُه، كأنّه قيل: (الصّلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر؛ لأنها الذكر لله، والذكرُ له بالصّلاة أمرٌ كبير)، وعلى المعنى الثّاني: أنّ ذكر الله أدومُ؛ لتكرّره أكثرَ من الصّلاة، فهو أكبرُ من الصّلاة في النّهي عن الفحشاء والمنكر؛ فالتّفضيلُ على بابه، من إثباتِ المفاضلة بين الذِّكر والصّلاة، مع اشتراكهما في أصلِ الوصف، وهو النّهيُ عن الفحشاء والمنكر، إلّا أنّ أحدَهما أكثرُ زيادةً من الآخر، فالصّلاة فاضلةٌ، لكنّ الذِّكْرَ أكثرُ زيادةً في الفضل[2].

موقع جملة: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾:

مُجازاة المحسن والمسيء تستلزم حسن المراقبة لله في كل حال

جملةُ ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ استئنافيّةٌ في موقع التّذييلِ على الأوامرِ السّابقة بالتّلاوة، وإقامةِ الصّلاة، وذِكر الله؛ لتقريرِ الوعد والوعيد على المخاطبينَ بتلك التّكاليف، فجملةُ الفاصلة

(1) الخطيب، التّفصيل في الإعراب: 20/ 277.

(2) الطِّيبيّ، فتوح الغيب: 12/ 179، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 7/ 42، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 261.

إلماحٌ إلى المُجازاة المستلزمةِ لحُسْن المُراقبة وتوقّي الضّرر، كأنّه قيل: ﴿يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ من الخيرِ والشّرِّ، فيُجازيكم بحسَبِه إمّا إحسانًا وإمّا إساءةً[1].

غرضُ تقديمِ المسندِ إليه على المسندِ الفعليّ:

الله سبحانه وحده المحيط بالتّفاصيل

تقديمُ المسند إليه - لفظ الجلالة (الله) - على المسندِ الفعليّ ﴿يَعْلَمُ﴾ في قوله ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾، ولم يقلْ في السّياق الكريم: (ويعلم الله)، للدّلالةِ على الاختصاصِ والحصر، فالله وحدَه، لا غيرُه، مختصٌّ بِعلمِ ما يصنعُ الخلْقُ، وفيه من الجمْع بينَ الرَّهبةِ منه سبحانه والرّغبةِ فيه ما لا يخفى.

دلالةُ التّعبيرِ بالمضارع: ﴿يَعْلَمُ﴾، ﴿تَصْنَعُونَ﴾:

إرادة الإتقان على الدّوام لدوام علم الله بكلّ ذلك

التّعبيرُ بالمضارعَين في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ أفادَ أنّ صنائعَهم من الخير أوِ الشّرّ في موضع التّرصّدِ المستمرّ، فكلُّ صنيعةٍ منهم يُقابِلها عِلمٌ من الله بهذا الصُّنْع خاصّةً، فأفعالُهم معلومةٌ بتفصيلها وجزئيّاتها وآحادِها، والتّعبيرُ بالمضارع ﴿يَعْلَمُ﴾ إشارةٌ إلى تمام علْم الله بالجزئيّات كما يعلمُ الكليّات، فهو دليلٌ على استمرار عِلمِ اللهِ بأفعالهم، وأنّه سبحانه ما يزالُ يَشملُهم بعلمِه فلا يفوتُ عِلمَهُ شيءٌ من أحوالهم، وجاءَ التّعبير بالعِلم بصيغةِ الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾، لِمناسبةِ اقترانه بأعمالهم في قوله: ﴿تَصْنَعُونَ﴾، وصنائعُهم زمانيّةٌ حادثة، فقال ﴿يَعْلَمُ﴾ دونَ (عليم)؛ ليدلّ على أنّ كلّ عملٍ يُحدِثونَه يَصحبُه عِلمٌ خاصٌّ به في زمَنِه، فالتّعبيرُ بالفعل المضارع يُشْعِر بأنّه ما مِن عملٍ يعملونه إلا وله نَسَقٌ من عِلمِ اللهِ يقترنُ به، أوْ عبّر بالفعل المضارع، لأنّ تعلّقَ العِلم هنا بما يصنعونَه كنايةٌ عن المجازاةِ والمُحاسبة، لأنّ الغرضَ من الإخبار أنّهم واقعونَ تحتَ عِلم الله في كلّ حال: هو

(1) الآلوسي، روح المعاني: 10/ 369، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 20/ 261.

أنّهم مجزيّون مُحاسَبونَ بذلك، فلمّا كان الغرضُ من ذلك اعتبارَ الجزاء الذي يَنتظرهم والاهتمامَ به بسببِ إحاطةِ عِلم اللّه بهم؛ عبّر بصيغةِ المضارعة في العلْم؛ لأنّ المُجازاة استقباليّةٌ حادثة، فكأنّه قيل: كلّما أحدثوا عملًا وصُنْعًا أحدثْنا لهم جزاءً عليه بما لنا من عِلْمٍ ما يزالُ موجودًا كاشفًا محيطًا.

دلالةُ ﴿مَا﴾ في ﴿مَا تَصْنَعُونَ﴾:

موصوليّة تفيدُ الإبهامَ والعموم، أو مصدريّة تفيد الجمع بين معنى المصدر ومعنى الفِعل

﴿مَا﴾ في قوله ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ إما أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الّذي، وهي هنا مستعمَلَةٌ في صفات العقلاء، وتفيدُ الإبهامَ والعموم، فتقعُ على كلّ شيء تحصلُ صِناعتُه منهم، وإما أن تكونَ مصدريّةً، فتُؤَوَّل مع الفعلِ بعدَها بمصدر، أي: يعلم صناعتكم إنْ خيرًا وإنْ شرًّا، ودلالتُها على اعتبار المصدريّة: الجمعُ بين معنى المصدر ومعنى الفِعل في مَوْرِدٍ واحد[1].

نكتةُ التّعبير بـ﴿تَصْنَعُونَ﴾:

الدلالة على إجادة المصنوع وإتقانه

آثرَ البيان القرآني التّعبيرَ بلفظ (الصَّنْعَة) في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾؛ ليدلّ به على إجادةِ الفعل، فكلّ صُنْعٍ فِعْلٌ، وليس كلّ فعلٍ صُنْعًا[2]، إذ اللّفظُ دالٌّ على مُلازمة العمل وتَحرّيه وسبْقِ الإصرار عليه والجاهزيّة له، وإنّما أتى بـ﴿تَصْنَعُونَ﴾ هنا في هذا المقام، دونَ (تعملون) أوْ (تفعلون)؛ لأنّ التّكاليفَ الواردةَ بتلاوة القرآن وإقامةِ الصَّلاة وتحقيقِ الذِّكر هي أحوالٌ تقتضي جاهزيّةً، واستعدادًا، ونيّةً صحيحةً، ومُثابرةً وصبْرًا، واستمرارًا وعزْمًا وتجلّدًا عليها، تنبيهًا على أنّ إنجازَها يحتاجُ إلى تمرّنٍ عليها وتدرُّب، حتى يصير طبْعًا صحيحًا، ومقصودًا صريحًا، فهي شؤونٌ وأحوالٌ لا تستقيم إلّا بالإجادة والإتقان، فهي صنائعُ مخصوصةٌ لها مزيّتها في باب

(1) سِيبَوَيْه، الكتاب: 2/ 309، وفاضل السّامَرّائيّ، معاني النَّحْو: 1/ 131.
(2) الرّاغب، المفردات: (صنع).

الأعمال والأفعال[1]، أي: إنّ كلًّا من (تلاوة القرآن وإقامة الصّلاة) يحتاجانِ إلى ضبطٍ وإتقانٍ في الأداء والإنجاز، ولا يمكنُ ضبطُهما بمجَّرد مراعاة الجوانب الظّاهرية، بل لا بدَّ من اقترانِ أعمالِ القلب بأعمالِ الجوارح؛ ليتحقّقَ الذِّكر لله تعالى بالشَّكل الصَّحيح، ولذا عبّر عن إنجاز هذه التّكاليف بالصّنعة، الّتي تحتاجُ إلى إتقانٍ وحُسنِ أداءٍ وخشوعِ قلبٍ وخضوعِ روح.

(1) البِقاعيّ، نَظْمُ الدُّرَر: 14/ 449.

الجُزْءُ
الحَادِي وَالعِشْرُونَ

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والأربعون،
سورة العنكبوت من الآية 04 إلى سورة الرّوم الآية 07
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والأربعون، سورة العنكبوت من الآية 04 إلى سورة الرّوم الآية 07
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 42 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-93-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 42 : المجلد الثاني والأربعون، سورة العنكبوت من الآية 04 إلى سورة الرّوم الآية 07.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-93-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-2154237 بتاريخ 2024/12/25م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»